رئيس بلدية قمّين لـ«الوطن»: ٨٥ وحدة سكن مؤقت لمتضرري الزلزال

بعد طرح مسألة التأخير على صفحات «الوطن».. الحكومة توافق على شراء أرض

اللاذقية - عبير سمير محمود

علمت «الوطن» بموافقة رئاسة مجلس الوزراء على شراء أرض في قرية اسطامو لإقامة مشروع السكن المؤقت لمتضرري الزلزال، بعد أكثر من شهر ونصف الشهر على التأخير وفق ما ذكر سكان من القرية في شكواهم التي نقلتها «الوطن» عشية عيد الأضحى الماضي.

عدد من الأهالي المتضررين من جراء الزلزال تواصلوا مع «الوطن» خلال الساعات الماضية، معبرين عن سعادتهم بوصول صوتهم للجهات المعنية لتذليل العقبات والإسراع بالمراسلات بدل تأخيرها روتينياً، ليعلموا بموافقة الحكومة على شراء الأرض المتفق عليها مع البلدية ووزارة الإدارة المحلية، على أن ينطلق المشروع خلال أيام ليؤمن مساكن مؤقتة قريباً لمن تهدمت منازلهم بفعل الكارثة ويعانون من ارتفاع الإيجارات بشكل جنوني.

وأكد رئيس بلدية قمّين في اللاذقية منهل طالب لـ«الوطن»، موافقة رئاسة مجلس الوزراء على شراء أرض في قرية اسطامو لإقامة سكن بديل لمتضرري الزلزال، مبيناً أن الأرض ملكية خاصة إذ لا توجد أرض صالحة لإقامة المشروع سواء من أملاك الوحدة الإدارية أم أي جهة حكومية أخرى، وكانت محافظة اللاذقية وفقاً لتوجيهات وزارة الإدارة المحلية والبيئة قد وجهت بنقل ملكية الأرض لإقامة المشروع وذلك قبل نحو شهر ونصف الشهر وكنا ننتظر موافقة رئاسة الحكومة لنباشر بالإجراءات اللازمة.

وذكر طالب أن مساحة الأرض نحو ١٠ دونمات، وستتم المباشرة فوراً بالإجراءات القانونية والمالية لنقل الملكية لتنفيذ المشروع، مشيراً إلى أن البلدية والجهات العامة المعنية ستباشر بتجهيز وتنفيذ أعمال البنى التحتية للمشروع.

وبيّن رئيس بلدية قمّين أن المشروع يضم نحو ٨٥ وحدة سكنية مؤقتة سيتم إنشاؤها بالتعاون بين محافظة اللاذقية والهلال الأحمر الإماراتي، علماً أنه سيتم البدء بتجهيز الأعمال الإنشائية لتكون جاهزة بأقرب وقت لإقامة المشروع بالكامل.

وقال طالب: إن مشروع السكن المؤقت في اسطامو لن يتأخر عن باقي المشروعات التي بدأت في باقي المناطق المتضررة، وسيتم العمل بشكل فوري بكل الإجراءات بالتوازي مع العمل على الأرض ليكون السكن جاهزاً للمتضررين في المنطقة.

وحول آلية إشغال الوحدات السكنية المؤقتة، أكد طالب أن هذه الأمور تحددها المحافظة وفق أولويات بكل المواقع بما يضمن تأمين السكن للمتضررين فعلياً.

وأردف بأن البلدية بانتظار موافقة الجهات المعنية في المحافظة والحكومة على طرح البلدية لإمكانية إقامة بناءين برجيين لسكن بديل للمتضررين، مبيناً أن الأرض هي بمحيط الوحدة الإرشادية في القرية وتابعة لوزارة الزراعة ومساحتها نحو ٣ دونمات.

يشار إلى أن مشروع السكن المؤقت أطلق في محافظة اللاذقية بالشراكة مع الهلال الأحمر الإماراتي بهدف بناء ١٠٠٠ وحدة سكنية مؤقتة للمتضررين من الزلزال في ٧ مواقع تم تحديدها في الغراف١ (٣٥٠ وحدة)، الغراف٢ (١٣٢ وحدة)، الفيض ٥٨ وحدة)، النقعة (٤٧ وحدة)، اسطامو (٨٥ وحدة) الفوار(١٢٣ وحدة)، دمسرخو (٢٠٥ وحدات).

تأخر في إنجاز معاملات المتقاعدين بفرع التأمين والمعاشات بحماة

مديرة الفرع لـ«الوطن»: ١٥ موظفاً لإنجاز معاملات ٩٠ ألف متقاعد مدني وعسكري!

حماة- محمد أحمد خبازي

يعاني المراجعون لفرع المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات بحماة، معاناة شديدة من تأخر إنجاز معاملاتهم أو تأجيلها، ومن الوصول للطابق الثالث حيث مركز التقاعد العسكري، ومن صعوبة إنجاز معاملاتهم، وكل ما يتعلق بورقتهم في الطابق الأول الذي تتكدس فيه آلاف الأضابير والوثائق.

فهذا الفرع على ضيق مكاتبه وتفاني العاملين فيه رغم قلة عددهم، يتعامل شهرياً مع نحو ٩٠ ألف متقاعد مدني وعسكري وورثتهم، إضافة لمتقاعدين من محافظتي إدلب والرقة، الأمر الذي يعني ضغطاً هائلاً على العاملين والمراجعين بالوقت ذاته.

وبيّن العشرات من المراجعين لـ«الوطن» أن معاناتهم الشديدة بحاجة لحل سريع، فمعظمهم يعانون من أمراض ولا يستطيعون الوصول لمكاتب الفرع بالطابقين الأول والثالث، عدا تراكم وثائقهم وأوامر صرف معاشاتهم المكدسة في ردهات الفرع وممراته من الأرض للسقف! وهو ما يهددها بالتلف أو الضياع وخشيتهم من فقدان وثائقهم وثبوتياتهم التقاعدية.

ورداً على أسئلة «الوطن» حول معاناة المراجعين المتقاعدين، وعمل الفرع ومعاناة العاملين فيه، بيّنت مديرته رانيا الخوام أن عدد العاملين بالفرع ومكاتبه في سلمية ومصياف والسقيلبية نحو ٥٠ موظفاً وموظفة فقط، وأن ١٥ منهم بمكاتب الفرع بحماة، ومطلوب منهم إنجاز شؤون نحو ٩٠ ألف مراجع مدني وعسكري، وهو ما يشكل ضغطاً كبيراً.

ومع ذلك تقول الخوام: نبذل كل الجهود لتقديم أفضل وأسرع الخدمات للمراجعين.

وأوضحت الخوام أن الفرع يقدم خدمات أيضاً لأسر الشهداء والجرحى وورثتهم وكل ما يتعلق بالخدمات التأمينية، وأنه يعاني معاناة شديدة من نقص الكادر، الذي لم يُرفد بأي موظف في المسابقة المركزية الأخيرة!

وأكدت أن النقص بعدد الموظفين كبير في أقسام «الأرشيف وتسوية الورثة والشؤون الإدارية وميزانية القسائم والشطب وشعبة التنفيذ الثانية»، وهو ما انعكس سلبياً على العمل وأدى لتكدس آلاف الأضابير التي تحتاج إلى متابعة ومعالجة ولاسيما المرتبط منها بالتقاعد وحكم المستقبل والورثة، وكذلك معاملات جرحى الحرب وأسر الشهداء وغيرها.

> طلبنا ندب موظفين من جهات عامة.. ولا استجابة

ولفتت الخوام إلى أن الفرع مكلف بتسيير أمور وصرف قرارات مصابي الحرب وأسر الشهداء العسكريين والمدنيين، إضافة إلى العمل في تصفية الحقوق التقاعدية للعاملين المدنيين وورثتهم، وتسيير أمور فروع المؤسسة في إدلب والرقة، إذ التحق عاملان فقط من فرع إدلب بفرع حماة، من دون التحاق أي عامل من فرع الرقة وهو ما يفاقم معاناة العاملين فيه.

وأشارت إلى أن الفرع يعاني من نقص في المسابقة المركزية الأخيرة!

وأكدت أن النقص بعدد الموظفين كبير في أقسام «الأرشيف وتسوية الورثة والشؤون الإدارية وميزانية القسائم والشطب وشعبة التنفيذ الثانية»، وهو ما انعكس سلبياً على العمل وأدى لتكدس آلاف الأضابير التي تحتاج إلى متابعة ومعالجة ولاسيما المرتبط منها بالتقاعد وحكم المستقبل والورثة، وكذلك معاملات جرحى الحرب وأسر الشهداء وغيرها.

ولفتت الخوام إلى أن الفرع مكلف بتسيير أمور وصرف قرارات مصابي الحرب وأسر الشهداء العسكريين والمدنيين، إضافة إلى العمل في تصفية الحقوق التقاعدية للعاملين المدنيين وورثتهم، وتسيير أمور فروع المؤسسة في إدلب والرقة، إذ التحق عاملان فقط من فرع إدلب بفرع حماة، من دون التحاق أي عامل من فرع الرقة وهو ما يفاقم معاناة العاملين فيه.

بعضهم الآخر العمل بحكم المستقبل.

شركة عامة دون مقر أو آليات وحتى مستودعات!

شركة الصرف الصحي في السويداء: الاعتماد ٢,٦ مليار ليرة والإنجاز صفر!

السويداء- عبير صيموعة

رغم صدور قرار إحداث الشركة العامة للصرف الصحي في السويداء منذ سنوات عديدة إلا أن هذا القرار لم يجر تفعيله حتى تاريخه لعدم توفر مقومات الشركة من كوادر ومقرات ومستودعات إضافة إلى الآليات وحتى المرآب.

وبين مدير عام شركة الصرف الصحي في السويداء جهاد زين الدين لـ«الوطن» أن عدم تفعيل قرار إحداث الشركة أدى إلى العديد من الصعوبات والتحديات التي واجهت العمل وأهمها الحاجة الماسة إلى مقر للشركة نظراً للازدحام الشديد لوجود الشركة ضمن شقة سكنية مستأجرة هذا فضلاً عن المطالبة بالإخلاء تفعيلاً لقانون الإيجار كما تفتقد الشركة إلى مرآب ومستودعات خاصة بها والتي لم يتم توفيرها حتى تاريخه إضافة إلى عدم توافر الآليات الهندسية وآليات الخدمة الضرورية للعمل في الشركة.

وأكد عدم قدرة الشركة على القيام بأعمال الصيانة للشبكات المنفذة في الوقت الحاضر نظراً لعدم انتهاء اللجان القضائية المكلفة بجرد ونقل الموجودات في الوحدات الإدارية (شبكات- تجهيزات- آليات- كوادر بشرية) إلى الشركة حيث تبقى مسؤولية صيانة الشبكات المستثمرة على عاتق الوحدات الإدارية وفقا لما ورد في كتاب وزيري الإدارة المحلية والموارد المائية مشيراً إلى ضرورة إيجاد صيغة لتأمين الأضابير الفنية للمشاريع المراد تنفيذها على الخطة الاستثمارية.

وبين زين الدين أن النقص بالمحروقات أيضا انعكس على وتيرة التنفيذ بالمشاريع حيث تقدمت الجهات المتعهدة للمشاريع بكتب توثق عدم تزويدهم بالكميات المطلوبة من المازوت كما أن غلاء الأسعار وتذبذبها وعدم ثبات الأسعار كان من الأسباب الرئيسية أيضاً في انخفاض وتيرة تنفيذ مشاريع الصرف الصحي على ساحة المحافظة بالمجمل.

وأشار إلى الصعوبات والتحديات التي تواجه عمل الشركة بمتابعة تشغيل واستثمار محطة المعالجة المستثمرة على محور قريتي العفينة وحبران والتي تتركز بتوقف بعض التجهيزات الكهربائية والميكانيكية العاملة في المحطة وزيادة أعطالها نتيجة عدم انتظام وانخفاض التوتر في التيار الكهربائي المغذي للمحطة ما يؤدي إلى عدم إقلاع العديد منها الأمر الذي يوضح الحاجة الماسة لشبكة تغذية كهربائية جديدة معلقة في المحطة بدل الشبكة تحت الأرضية المتضررة نتيجة الغازات والأبخرة والقوارض علماً أن الشركة قامت اضطراريا وبشكل إسعافي بتمديد خطوط مؤقتة مكشوفة خاصة أن المحطة تحتاج لإصلاح بعض الرواجع والتجهيزات مع الحاجة الماسة لتأمين كواشف لإجراء التحاليل المخبرية بالمحطة.

وأوضح زين الدين أن الشركة تقوم بالإشراف ومتابعة إنهاء وتصفية المشاريع الممولة مركزياً للأعوام السابقة واستلامها وفق القوانين والأنظمة حيث تم الاستلام الأولي لثلاثة مشاريع هي مصبات وخطوط بلدة مفعلة ومشروع مصب السكن الشبابي في سليم وخطوط رئيسية في قرية عتيل بطول ٤,٥ كم إضافة إلى مشروع الخط الرديف لحماية سد السهوة وهو قيد الاستلام.

وأشار إلى أن المشاريع المدرجة بالخطة الاستثمارية للعام الحالي تضمنت مشروع مصب الصرف الصحي لقرية المجدل بقيمة تقديرية تتجاوز الـ٥٩٥ مليوناً ومشروع خطوط صرف صحي في قرية سالة بقيمة تتجاوز الـ٢٢٨ مليوناً ومشروع مصب الصرف الصحي لقرية حبران بقيمة تقديرية حوالي ٢٩١ مليوناً ومشروع خط الصرف الصحي لقرية ولغا بقيمة تقديرية ١٩٤ مليوناً إضافة إلى مشروع مصب الصرف الصحي لبلدة قنوات بقيمة تقديرية ٥٤٨ مليوناً ومشروع خط الصرف الصحي في مدينة السويداء بقيمة نحو ١٤٠ مليوناً موضحاً أن هذه المشاريع المدرجة قيد الحصول على موافقة وزارة الموارد المائية للإعلان عنها إلا أنه وحتى تاريخه لم يرد أي جواب بخصوص ذلك مشيراً إلى أن الاعتماد المرصود لخطة العام الحالي ٢٠٢٣ هو مليران و٦٠٠ مليون إلا أن نسبة الإنجاز المادي والمالي حتى تاريخه صفر.

وبين زين الدين حاجة المحافظة إلى المباشرة بتنفيذ محطات المعالجة الأكثر أهمية وهي (مدينة السويداء- مدينة صلخد- مدينة شهبا- محطة عتيل نهاية المحور) إضافة إلى ضرورة اتخاذ المحافظة القرارات بخصوص الإجراءات القانونية والمالية لمشاريع محطات المعالجة التي يتم تنفيذها على الموازنة المستقلة والمتوقف تنفيذها منذ سنوات وهي محطة (نمرة- سالة- ملح).